

المصدر : الرياض

التاريخ : 13-05-2006

الصفحات : 14

العدد : 13837

المسلسل : 148

رجال الأعمال يشيدون بقرار إنشاء المركز المالي بالرياض

## الجريسي: المركز يمثل حافزاً مهماً ودعوة صريحة لجميع المؤسسات السعودية والدولية للتنادي والانطلاق



المحوسني



حسين العذل



الجريسي

الرياض - محمد العويد:  
القرار الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بإنشاء مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض بمساحة إجمالية تبلغ 16 مليون متر مربع يكتمل العمل به خلال ثلاث سنوات؛ وجد قبولا وترحيباً واسعاً في الشارع الاقتصادي حيث عبر عدد من رجال الأعمال عن تقديرهم لهذه الخطوة المهمة التي ستعزز من مركز الرياض محلياً وإقليمياً ودولياً لتجذب صناعات الخدمات المالية وتكون العاصمة السعودية ستبرز من خلال هذه الخطوة كمركز مالي مهم يستقطب المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

وقال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الأستاذ عبدالرحمن بن علي الجريسي: إنه ومع تزايد الفوائد المالية في موارد الدولة في السنوات الأخيرة وما واكبها من سيولة لدى مؤسساتها ولدى

العجلة: المركز سيحقق مردوداً كبيراً وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني

المحوسني: الخطوة ستؤدي إلى زيادة الثقة في القطاع المالي السعودي وتعزيز جاذبيته الإقليمية الدولية

دوره في دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ استراتيجيات التطوير والبناء التي تنتظم المملكة الآن في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية كافة بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، وفي هذا الإطار تأمل أن تيسر الشركات الخاصة بإنشاء شركات مساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وعلى أعلى المستويات العالمية.

وأضاف قائلاً: لا شك أن الفائض الكبير الذي حملته ميزانية المئوية لهذا العام يعكس بشكل كبير السياسة الحكيمة التي تبنيها الدولة للاستثمار الأمثل للموارد المالية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وأود أن أتوه بالسياسة المتطورة التي تبنيها الدولة استناداً للتوجهات السديدة لخادم الحرمين الشريفين في تنفيذ مشاريع جديدة تسهم في تحسين وتطوير البنى التحتية للاقتصاد السعودي وتحفيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاصي

هذا المركز. وأشكر العدل الى ان السوق المحلية تتسع للمزيد من المشاريع التي تستطيع استيعاب فواض السيولة الجديدة الموجودة لدى الجهات والهيئات ذات العلاقة مثل البنوك ومهية سوق المال وشركات الوساطة المالية والشركات التي تعمل في صناعة السوق المالي ومراكز التدريب والتأهيل بالإضافة للخدمات الأخرى المكتملة. كما أن هذا المركز سيساعد على إعادة الأموال الوطنية المهاجرة للخارج حيث تشير بعض التقديرات ان المواطنين السعوديين ضحوا ما يزيد عن ٥٠ مليار ريال من أموالهم للاستثمار في شركات إماراتية وحدها خلال أقل من عامين.

ويجب التنويه أيضاً الى ما أثار إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من توجيهه حفظه الله بضرورة الاستفادة من الطفرة المالية الحالية في تطوير ودعم القطاعات المعنية بتنمية المواطن السعودي وتثقيفه وتعليمه وتأييله لممارسة

التي بعد الأول والكثير من ثومه على مستوى المملكة والمنطقة للمستثمرين في صناعة الخدمات المالية فإنني أود أصحاب القرار في القطاع الخاص المحلي والوطني الى المساهمة في تأسيس شركات علاقة غير تجارياً الناجحة في هذا المجال تتنطق من المقر الجديد للمركز.

وقال الأمين العام للفرقة الأستاذ حسين بن عبدالرحمن العدل ان طرح مثل هذه المشاريع الضخمة في مجال الصناعة المالية في المملكة سوف يعطي مردوداً كبيراً وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وستوفر وظائف للمواطنين والمواطنات المتخصصين في الصناعة المصرفية والمالية وفي الخدمات المساندة لها، كما سيسهم في تعزيز وتعميق السوق وإثامعة جز من الاستقرار والثقة بالاقتصاد الوطني وبقوة المركز المالي، كما أن المركز سيسهم بصورة كبيرة في استقطاب الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات المالية حيث سيضيف حجم وعدد الشركات التي سيضمها

القطاع الخاص فإن التفكير في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مثل هذا المركز المالي المرموق أمر من خلال إنشاء المدن الصناعية الاقتصادية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يعتبر عملاً وتوجهاً رائداً ومطلوباً لأجيالنا الحالية ولأجيال المستقبل ووددت الاستشهاد هنا بما قاله خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في مناسبة صدور قراره الحكيم بإنشاء هذا المركز (إن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر؛ وما ترتب أن يكون عليه مستقبنا مرتباً بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات). وأكد الجريسي أن هذا المركز يمثل حافزاً مهماً بل ودعوى صريحة لجميع المؤسسات المالية السعودية والوطنية للتأدي والانطلاق منه باعتباره نقطة التجمع الأولى على مستوى المملكة، بها جميع الخدمات والمعينات المؤسساتية والفنية والترويجية الخاصة لمسيرة تلك الجهات وعمالها مساعداً على نجاحها وتطورها. واستشهاداً الى هذه المكاسب العديدة التي سيوفرها هذا المركز

المتوقع أن ينمو بأرقام قياسية تمزجه الحقائق التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الذي يقدر بنحو ١,٢ تريليون ريال، ونمو الموجودات المالية لدى الشركات والبنوك المحلية وكذلك تطور تجربة سوق المال خصوصاً بعد تشكيل هيئة السوق المالية ومزاولة أعمالها، منوهاً أيضاً إلى أن من شأن هذه الخطوة أن تقود إلى زيادة الثقة في القطاع المالي السعودي وتعزيز جاذبيته الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية مما سيؤدي إلى فتح الأسواق بشكل كبير ودعم نشاط الحركة التنافسية خاصة على مستوى البنوك وشركات تسويق الخدمات المالية والتأمينية وإدارة الأصول المصرفية والمالية، خصوصاً بعد صدور قرار السماح لفرع العديد من البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في السوق السعودية.

وأكد الدكتور المقوشي أن المملكة لديها مستقبل اقتصادي مبشر وواعد لما تمتلكه من مكانة اقتصادية مرموقة تعززها سياسات تتسم بالتوازن والحكمة وأشار إلى أن إنجاز هذا المشروع العملاق الذي يتشرف بأن يحمل اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - سوف يكون فاتحة خير على اقتصادنا الوطني، كما أنه يشكل أكبر علامة على قوة اقتصادنا وحيويته وقدرته على إنجاز المشاريع الكبرى الهادفة لخدمة الوطن والمواطن.

كما سيسهم هذا المشروع الضخم في تحقيق إضافة جديدة ودعم كبير لاقتصادنا، حيث أنه سيمثل خطوة مهمة لتعزيز توجه المملكة نحو الانفتاح على الخارج من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في نقل وتوظيف التقنية الحديثة التي نحن في أمس الحاجة في إدارة مثل هذه المشاريع ذات الحساسية العالية، وكذلك لدوره في دعم سياسة تنويع مصادر الدخل التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة، بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.